Mada | مدى

Syrian Center for Public Opinion Studies

"موسم الحصاد الضائع"

آراء ومواقف المزارعين من تسعير الحكومة لسعر القمح في سورية.

إعداد: أحمد طه

"موسم الحصاد الضائع"

آراء ومواقف المزارعين من تسعير الحكومة لسعر القمح في سورية

(دراسة مسحية لمزارعي القمح في 8 محافظات سورية)

مقدمة

يشكل الأمن الغذائي أحد أهم أعمدة الاستقرار الوطني لأي دولة، وهو لا يقتصر على توفر الغذاء فقط، بل يشمل إمكانية الوصول إليه واستقرار إمداده وجودته وسلامته. وفي قلب هذا المفهوم تقع المحاصيل الاستراتيجية؛ وهي تلك المحاصيل التي يعتمد عليها السكان بشكل يومي وأساسي في نظامهم الغذائي، مثل القمح، والأرز، والذرة، والبطاطا. وأي خلل في إنتاجها أو توفيرها يترجم مباشرة إلى ارتفاع الأسعار واضطرابات اجتماعية، بل قد يهدد السيادة الوطنية للدول المستوردة لها.

في بلدان مثل سورية، يأتي القمح على رأس هذه المحاصيل الاستراتيجية، حيث يشكل الخبز المصدر الرئيسي للطاقة الغذائية، وقد كشفت العقود الأخيرة عن هشاشة النماذج التنموية التي أهملت الإنتاج المحلي، أو اعتمدت بشكل مفرط على الاستيراد. فالأزمات المتتالية – من جائحة كورونا التي عطلت سلاسل الإمداد، إلى الحرب الروسية - الأوكرانية التي رفعت أسعار الحبوب العالمية بنسب كبيرة، وصولاً إلى التغيرات المناخية والجفاف – أثبتت أن الاعتماد على الأسواق العالمية دون دعم الإنتاج المحلي هو رهان خاسر.
لذلك، لم يعد دعم المحاصيل الاستراتيجية مجرد برنامج زراعي اعتيادي، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي للدول الكبرى والصغرى على حد سواء. والحقيقة التي تؤكدها التجارب الدولية بوضوح هي: لا أمن غذائي مستدام من دون تدخل حكومي فعال ومنظم.
يتخذ التدخل الحكومي أشكالاً متعددة: من سياسات شرائية تضمن سعراً عادلاً للمزارع، إلى بناء مخازن استراتيجية تكفي لشهور، إلى قروض زراعية بدون فائدة، وصولاً إلى الاستثمار في البذور المحسنة والري الحديث.

أصدرت وزارة الاقتصاد السورية بتاريخ 16 أيار 2026 القرار رقم (94) المتضمن تحديد شراء سعر القمح القاسي الدرجة الأولى بمبلغ 46000 ليرة سورية جديدة أي ما يعادل 330 دولار أمريكي.

ترافق ذلك مع إيقاف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في 13 أيار/ مايو 2026 برنامج دعم الخبز على مستوى سورية.

في هذا السياق، عمل المركز السوري لدراسات الرأي العام (مدى)، على رصد آراء مزارعين يزرعون القمح، استهدفت العينة 176 مزارعاً من مناطق مختلفة في سورية حيث شملت العينة محافظات (الحسكة – دير الزور – الرقة – حلب – إدلب – حماة – ريف دمشق ودرعا) وهي المناطق الأكثر زراعة للقمح في البلاد .

المنهجية:

اتبع التقرير تقاليد منهجية قياس الرأي العام، ضمن غطاء منهجي عام، هو "المنهج الوصفي التحليلي". وقد هدف الاستطلاع إلى رصد آراء عينة من مزارعي القمح فيما يخص هذه الزراعة الاستراتيجية من حيث الدعم الحكومي وسياسة التسعير والإجراءات الأهم لدعم هذه الزراعة.

أدوات التقرير:

1- تم إجراء ورشة معمقة مع ناشطين مهتمين بالشأن الزراعي لوضع محددات أسئلة الاستطلاع.
2- تم تصميم استبيان كمي يستهدف عينة مقصودة وهي عينة مزارعي القمح في 8 محافظات سورية، تضمن الاستطلاع 10 أسئلة حول عملية زراعة القمح من البداية وحتى الحصاد.

تمحورت أسئلة الاستبيان حول:

- كيفية تغطية المبالغ المصروفة.
- التحديات التي واجهت المزارع خلال عملية الإنتاج
- خطة العام القادم
- ما هي الإجراءات الأهم لدعم الزراعة.

3- بعد تنفيذ الاستطلاع، أجرى الباحث 3 مقابلات معمقة مع مهندسين زراعيين للإضاءة على نتائج الاستطلاع.

جمع البيانات وفريق البحث الميداني

بلغت عينة الاستطلاع (176) مفردة بحثية (مزارعين سوريين زرعوا القمح في موسم (2025-2026).

وتكون فريق جمع البيانات من مجموعة من حملة الإجازات الجامعية وطلاب الجامعات وناشطي المجتمع المدني. ممن لديهم خبرة في إجراء المقابلات وجمع البيانات، ولديهم صلات قوية ومعرفة وعلاقات داخل مجتمعاتهم المحلية. وكان عدد من جامعي البيانات من مزارعي القمح خاصة في مناطق الجزيرة السورية.

تم جمع البيانات خلال الفترة بين 19-22 أيار / مايو 2026.

نتائج التقرير

1- تكاليف عالية للإنتاج والمزارع مدين من الموسم للموسم

1.1- دَين حتى الموسم:

للدخول في تكاليف الإنتاج كان لابد من البدء بسؤال حول كيفية تغطية تكاليف عملية زراعة القمح في دولة يعيش أكثر من 90% من سكانها تحت خط الفقر. يظهر الشكل (1) الإجابة على سؤال: كيف قمت بتغطية المبالغ المصروفة على زراعة هذا المحصول؟

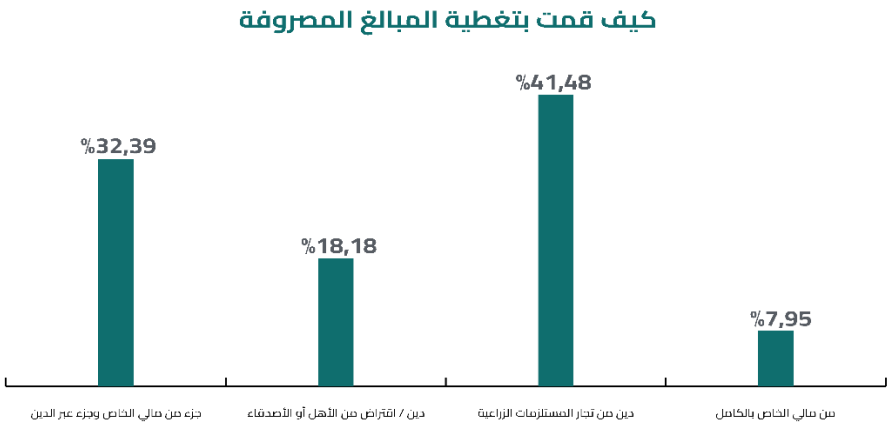

الشكل رقم (1)

يبين الاستطلاع أن 7.95% من العينة فقط من مول من ماله الخاص مشروع زراعة القمح الخاص به في حين أن 91.05% من العينة اعتمدوا على المديونية بشكل كلي أو جزئي لصالح تجار المستلزمات الزراعية أو من الأهل والأصدقاء، وهذا يدل على ضعف القوة الشرائية للمزارع، وان هذه القرارات تعبر عن عدم معرفة كافية بواقع القطاع الزراعي ومعاناة المزارعين في المناطق المذكورة.

1.2- الدولار عملة الشراء والليرة للبيع

بما أن شراء القمح سيكون بالليرة السورية (وهو إجراء منطقي) كما حددت وزارة الاقتصاد والصناعة، لذلك كان السؤال عن العملة التي تمت بها عملية تمويل زراعة القمح من بذار وأسمدة ومبيدات وسقاية. شكل (2)

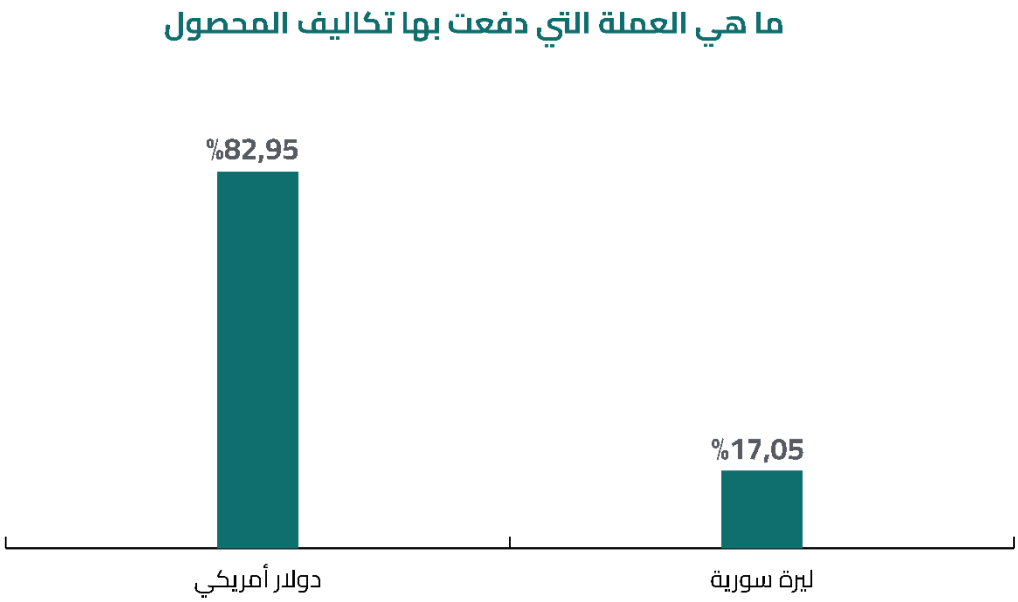

الشكل رقم (2)

حيث بدا واضحاً أن ما يزيد عن 82% من العينة مول مشروعه بعملة بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس عدم ثقة الدائنين أو تجار المستلزمات الزراعية بالليرة السورية بعد، وهو أمر مفهوم في ظل التقلبات وعدم الاستقرار الاقتصادي وتذبذب سعر صرف الليرة السورية وتأثرها بالأوضاع السياسية المرتبطة بالبلاد.

وبحسب رأي خبير اقتصادي[1] أنه من الطبيعي في الاقتصاديات ذات التضخمات الكبيرة التي يتذبذب بها سعر الصرف وفي الديون طويلة الأجل نسبيا 7- 8 أشهر فالمخاطرة هنا عالية نسبيا لذلك يلجأ الدائنون إلى الدولار لضمان حقوقهم.

1.3- الري والديزل تكاليف إضافية على المزارعين

تتعدد أساليب الري في سورية فبين الاعتماد الكامل على مياه الأمطار في الزراعات البعلية أو الاعتماد الكامل على مياه الآبار الجوفية، يظهر الشكل رقم (3) توزع أساليب ري المحصل حسب عينة الدراسة.

1 خبير اقتصادي فضل عدم ذكر اسمه

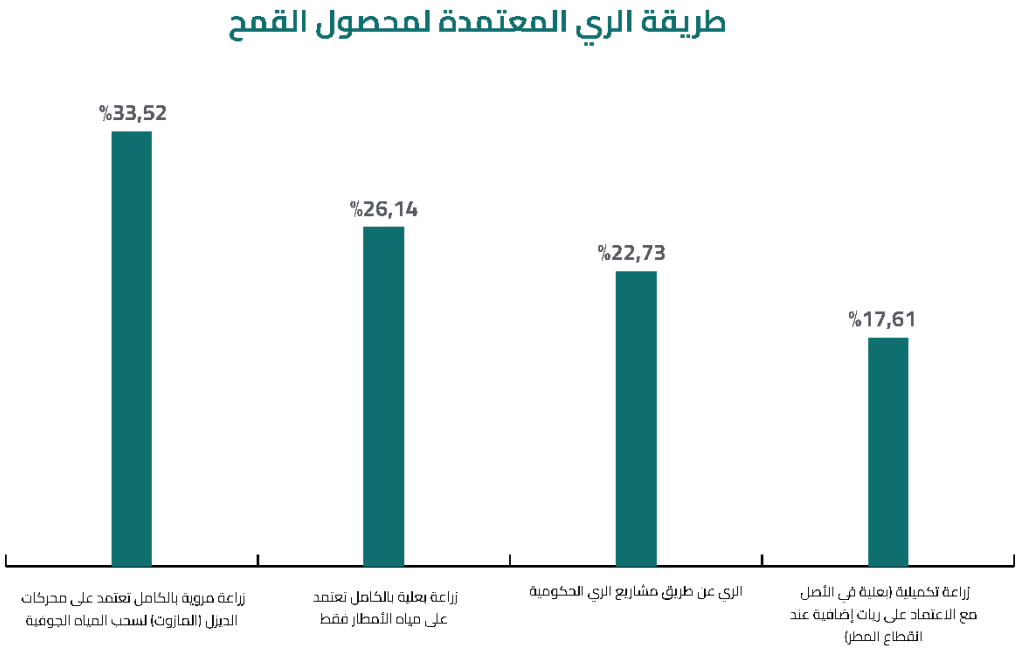

الشكل رقم(3)

حيث يظهر أن ثلث العينة 33.52% تعتمد بالكامل على محركات الديزل لاستخراج المياه الجوفية وهذا بالتأكيد له انعكاس كبير على تكاليف الإنتاج، في حين أن ربع العينة حوالي 26.14% تعتمد على مياه الأمطار فقط في ري محصولها.

وبحسب رأي خبير مختص[2] فإنه في الزراعة المروية يحتاج الموسم بين 6 و8 ريّات لكن في الموسم الماطر فإن 3 إلى 4 ريّات كافية يستهلك الدونم الواحد

2- التحديات التي واجهت المزارعين

1.2 – تعرض محصول القمح لأضرار بسبب الطقس:

أظهر الاستطلاع أن 61% من المزارعين قد تعرض محصولهم لأضرار نتيجة الطقس وبحسب خبير زراعي آخر[3] فإن أكثر الامراض هذا العام هي الصدأ ودودة الزرع والسونة وتكلفة الدونم الواحد من مبيدات أعشاب وحشري وأسمدة ورقية تقريبا 10$

2 مهندس زراعي خبير محاصيل زراعية.

3 مهندس زراعي لديه صيدلية زراعية

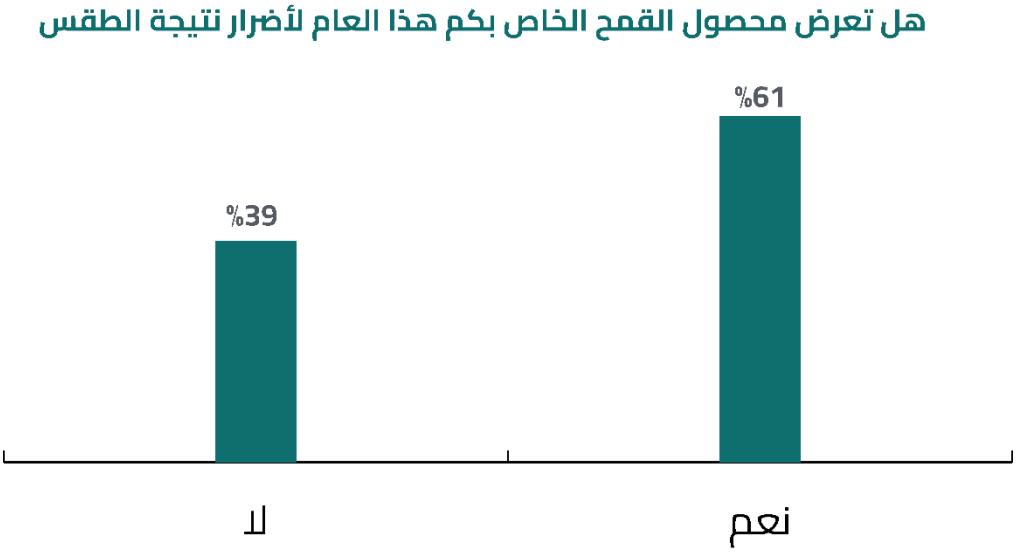

الشكل رقم (4)

2.2- مشاكل في الأرض نفسها

عانى 27.8% من المزارعين من وجود ألغام وذخائر غير منفجرة في أرضهم، في حين أضاف هذا عبئاً مادياً ومعنوياً على المزارع وعائلته، كان هناك عبء آخر وجب على 43.2% من العينة تحمله وهو عبء استئجار الأرض.

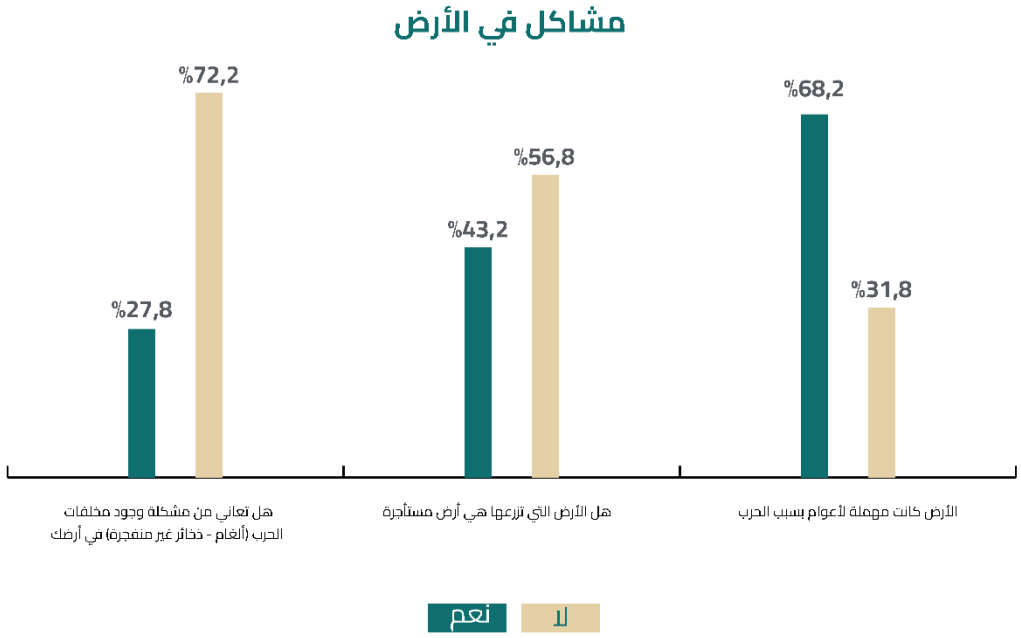

الشكل رقم (5)

فيما كان عامل الأرض المتروكة هو عامل إيجابي يزيد من انتاجية التربة، وبحسب رأي كل الخبراء الزراعيين الذين تمت مقابلتهم فإن "الأراضي المتروكة يكون إنتاجها أعلى من غيرها (بالعامية أرض مرتاحة) بسبب تراكم المواد العضوية وتحللها ما يساهم في زيادة خصوبة التربة"، مع زيادة ملحوظة فيما يخص تكاليف حراثة الأرض.

في حين أن نسبة 27.8% من العينة يواجهون مشكلة مخلفات حربية فهذا يستدعي تدخلا على المستوى الحكومي ومستوى المنظمات العاملة في القطاع الإنساني للتعامل مع هذه المشكلة التي تؤثر على حياة الناس قبل محاصيلهم، لوضع خطة استجابة طارئة بالتعاون مع الجمعيات الزراعية.

3- زراعة بلا دعم حكومي

في سؤال فيما إذا تلقى المزارعون أية مساعدة من الحكومة

هل حصلت من الحكومة على أي دعم في هذا الموسم (وقود بسعر مخفض – سماد بسعر مخفض – مبيدات حشرية– قروض زراعية)؟

يبين الشكل (6) أن أكثر من 95% من المزارعين لم يتلقوا دعماً حكومياً بأي شكل من الأشكال سواء بوقود مخفض أو سماد مخفض أو مبيدات او قروض زراعية.

صحيح أن العادة قد جرت أن تسعر الدولة المحاصيل الاستراتيجية ليس في سورية فحسب، بل في الكثير دول العالم، لكن الصحيح أيضا أن تقوم هذه الدول بتقديم الدعم اللوجستي للمزارع، بدءاً من اختيار نوع بذرة القمح المناسبة لكل بيئة وكل طقس،[4] وليس انتهاء بالمبيدات الحشرية والقروض الميسرة والدعم التقني.

الشكل رقم(6)

4 دليل أصناف القمح في سورية، إصدار الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية

https://gcsar.gov.sy/ar/wp-content/uploads/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%B5%D9%86%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A-__-__1-1.pdf

4- الحصاد الخاسر

في سؤال الربح والخسارة بناء على السعر الذي حددته الدولة وهو 46000 ألف ليرة سورية وهو ما يعادل تقريبا 330 دولار أمريكي – بعد إجراء الاستطلاع – أصدر الرئيس أحمد الشرع المرسوم رقم (120) القاضي بمنح مكافأة قدرها 9000 ليرة سورية جديدة، وبهذا يصبح طن القرب ب 400 دولار تقريبا، عبر 76.14% من العينة كما في الشكل (7) أن هذا السعر غير عادل وأنه لا يغطي تكاليف الإنتاج، بينما عبّر فقط 2.27% أنهم رابحون من جراء هذا التسعير.

حددت وزارة الاقتصاد والصناعة سعر طن القمح ب 46000 ليرة

الشكل رقم(7)

حسب رأي خبير اقتصادي من محافظة ريف دمشق[5] بالنسبة لتسعير القمح والضجة الكبيرة التي حصلت حوله

هناك وجهتي نظر:

وجهة نظر المزارعين ووجهة نظر الحكومة. وبحسب رأيه، بالغ المزارعون كثيراً في انتقادهم لسياسة التسعير، فهذه السنة بالذات كان معدل الهطول المطري كبيراً ولم يضطر غالبية المزارعين لسقاية المحاصيل، ووفقاً لتصريحات حكومية، فإن طن القمح الروسي والأوكراني الواصل إلى ميناء طرطوس ب 240 دولار، بالمقابل وبعد قرار تعديل السعر أصبح الطن يكلّف الخزينة 400 دولار، وبالتالي فالدولة تدفع مساهمة منها في مساعدة آلاف العائلات، وهذا الإنفاق الحكومي له آثار إيجابية عديدة، وهو يساهم أيضاً على تشجيع المزارعين على الزراعة مرة أخرى في العام القادم.

من جهة أخرى تختلف طبيعة بيع المحصول والجهة التي يمكن أن تشتري، فقديماً في عهد نظام الأسد، كان حصر بيع القمح للدولة فقط، والمزارع الذي يبيع القمح لجهة غير الدولة يتعرض لمحكمة اقتصادية، أما اليوم فيمكن أن يبيع المزارع محصوله لمن يشاء، وبرأيه لن يجد أحداً يدفع له أكثر من هذا السعر.

بالمقابل قد يضطر المزارع للانتظار في طوابير التسليم عدة أيام، وهذا بالتالي يشكل أعباء مالية إضافية علاوة على التأخر في استلام ثمن القمح.

وفي محاولة مدى لفهم[6] الصورة بشكل أوضح، ذكر المدير التنفيذي للمؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة أن تكلفة زراعة الدونم الواحد المروي في الجزيرة السورية بين 120 الى 150 دولار، وهو ينتج بحدود 350 كغ من القمح، أي أن 3 دونمات تنتج طناً من القمح بسعر 400 دولار تقريباً، وهي تكلّف بين 360 و450 دولار، أي أن المشروع خاسر بشكل كامل.

وفيما يتعلق بالزراعة البعلية، فإن الدونم الواحد يكلف بين 25 - 35 دولاراً، وينتج بين 150- 180 كغ، أي أن 6 دونمات تقريباً تنتج 1 طن من القمح بسعر 400 دولار وتكلف 150 دولاراً.

---

5 مقابلة هاتفية مع خبير اقتصادي فضل عدم ذكر اسمه

6 مقابلة هاتفية مع الدكتور حسن قصاب المدير التنفيذي للمؤسسة السورية للأبحاث والتنمية المستدامة

وهو من حيث المبدأ ربح. لكن بالنظر لتكلفة مساحة إجمالية 100 دونم، والتي تقدر بحوالي 3000 دولار وتنتج 16.5 طناً ثمنها 6600 دولاراً بربح حوالي 3600 دولاراً خلال 8 أشهر يعد بحد ذاته خسارة لجهد المزارعين، ويمكن للمحصول الواحد أن تعتمد عليه عدة عائلات للمعيشة ويعمل به عدد من المزارعين.

ويجب هنا على الحكومة أن تأخذ بالحسبان التكاليف التشغيلية لإنتاج المحصول، وعمل 8 أشهر لعائلة كاملة تعمل في هذه الأرض.

5- هجر الأرض والزراعة:

وفي سؤال ما هي خطتك للعام القادم؟ بناء على السعر الحالي لاستلام القمح، أجاب 12.5%فقط من العينة أنهم سيزرعون القمح في العام القادم فيما اتجهت بقية العينة وهي 87.5% لعدم زراعة القمح نهائيا أو استبداله بمحصول آخر أو ترك مهنة الزراعة نهائياً.

وهذا مؤشر خطير إذا ما تم تنفيذه، فتخلي مزارعي القمح عن زراعته سيدخل سورية في فجوة أمن غذائي، وهذا له انعكاسات ليس على الصعيد الغذائي والاقتصادي فحسب، بل يتعداه إلى الصعيد السياسي والاستراتيجي.

للتذكير جرى الاستطلاع قبل إصدار الرئيس الانتقالي للمرسوم (120) القاضي بزيادة 9000 ليرة سورية جديدة

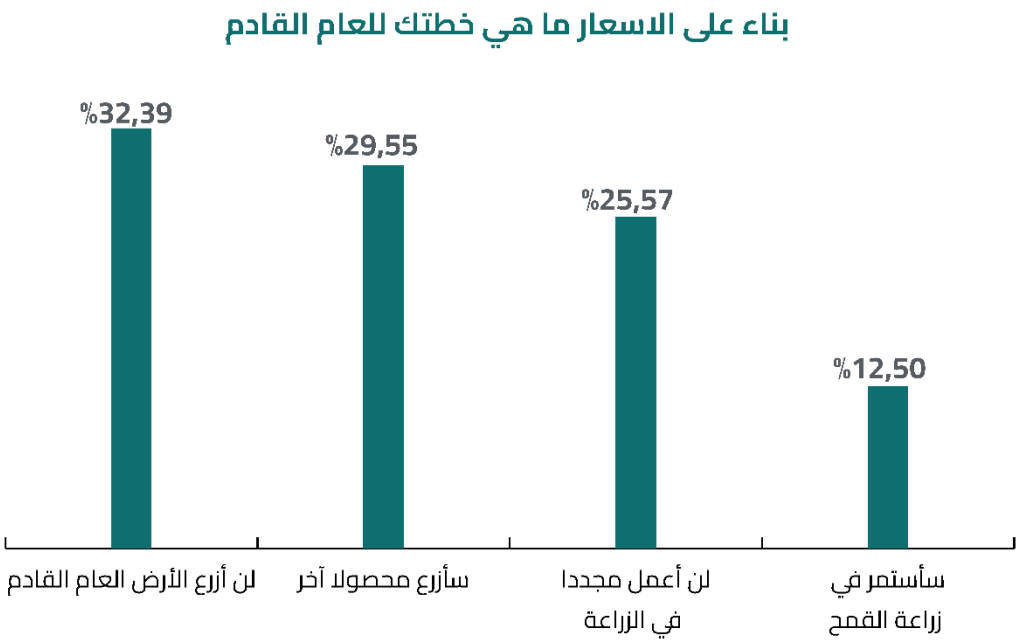

الشكل رقم (8)

6- أكثر من 500$ للطن:

وحتى يستمر المزارعون في زراعة القمح تم سؤالهم عن السعر المناسب والاكثر عدلاً لهم ليستمروا في زراعة القمح للعام القادم

لم ير سوى 5% من العينة أن سعر وزارة الاقتصاد هو سعر مناسب، بينما اعتبر 60.23% منها أن السعر المناسب هو بين 500 و600 دولار للطن الواحد.

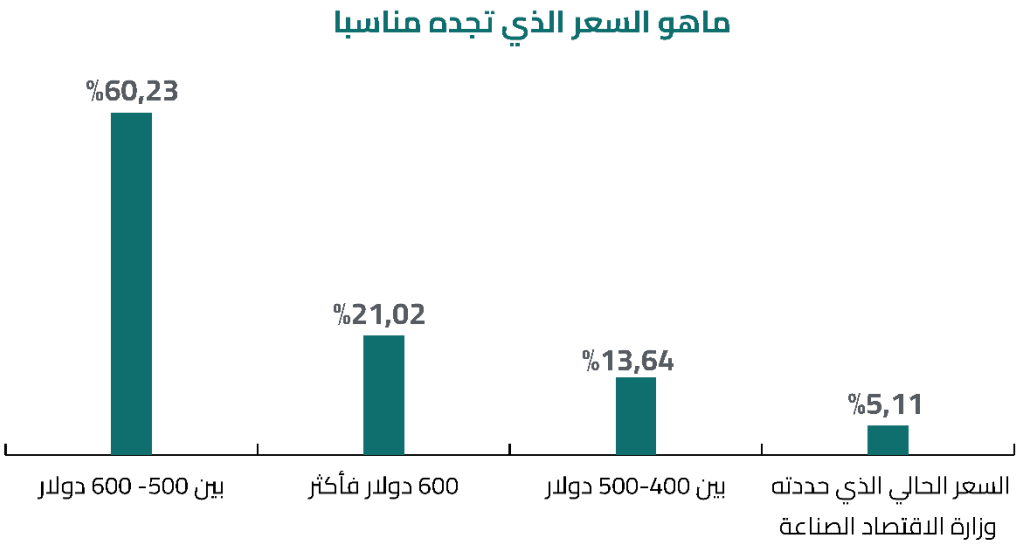

الشكل رقم (9)

7- فجوة المعلومات والمنصة غير معروفة:

أطلقت المؤسسة السورية للحبوب منصة إلكترونية لتنظيم حجز أدوار استلام الأقماح لموسم 2026 وتخفيف الازدحام. ما هو موقفك الفعلي وتجربتك مع هذه المنصة؟

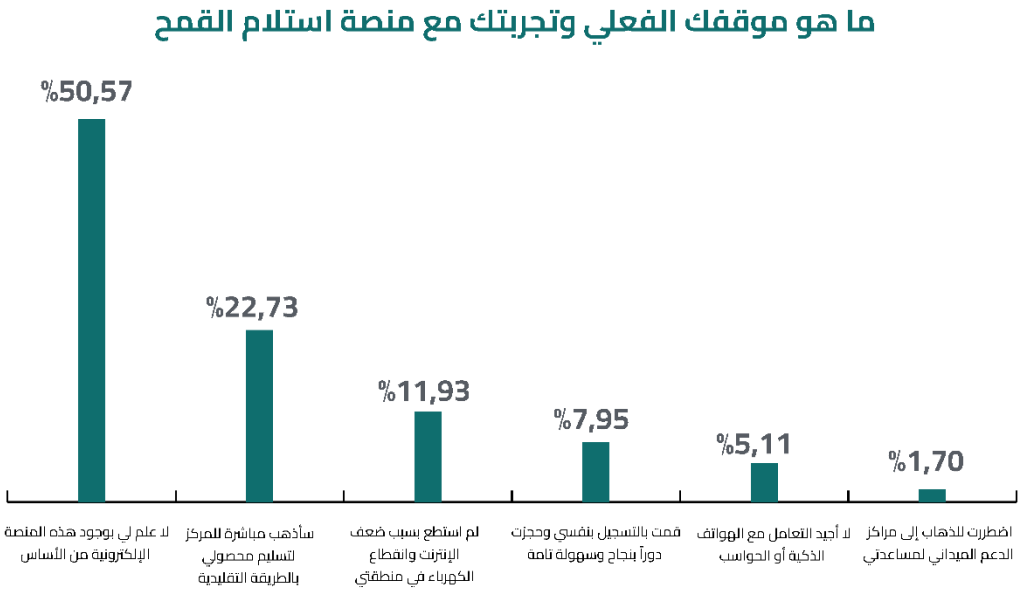

الشكل رقم (10)

تبين النتائج أن لا علم لأكثر من نصف العينة بوجود هذه المنصة، بينما حوالي 7.95% من العينة من نجحوا في التسجيل في المنصة وهذا يعكس فجوة في إيصال المعلومة للمزارعين، عادة ما تعمل الوحدات الإرشادية في نوعية المزارعين في مواضيع عديدة.

ورغم أن المنصة تشكل حلاً تقنياً يسهل على المزارعين عمليات التسليم ويوفّر الوقت، لكنها بالمقابل تشكل تحدياً للكثير منهم، خاصة مع ضعف شبكة الانترنت وعدم معرفة نسبة كبيرة من المزارعين بكيفية استخدام هذه المنصة.

ففي مقابلة أجراها مركز مدى مع أحد مزارعي القمح[7]، أشار المزارع لبطء الإجراءات المتعلقة بعمليات تسليم القمح وتأخر افتتاح مراكز التسليم وصوامع الحبوب.

وقال المزارع، "بعض المزارعين حاولوا التسجيل على رابط المنصة، ولكن لم يصلهم رقم تأكيد الطلب، وما زالوا ينتظرون معرفة هل تم قبول طلبهم أم لا".

[7] مقابلة مع مزارع قمح من محافظة الرقة

يضاف إلى ما سبق تحدي شهادة المنشأ، وهي شهادة تصدر عن الوحدة الإرشادية، حيث يطلب من المزارع عقد ملكية للأرض، أو عقد إيجار، وفي حال عدم توافر ذلك تطلب الوحدة الإرشادية وثيقة من صاحب الأرض الأساسي، فإذا أضيف إلى ذلك عدم تسجيل ملكيات الأراضي منذ العام 2013، وفي حال كان المزارع هو أحد الورثة، ولكن الأرض غير مسجلة باسمه، فهذا ما يستدعي وثيقة من المالك الأصلي الذي هو في الحقيقة مجموعة من الورثة ولا يوجد لهم أي وجود على الصحيفة العقارية.

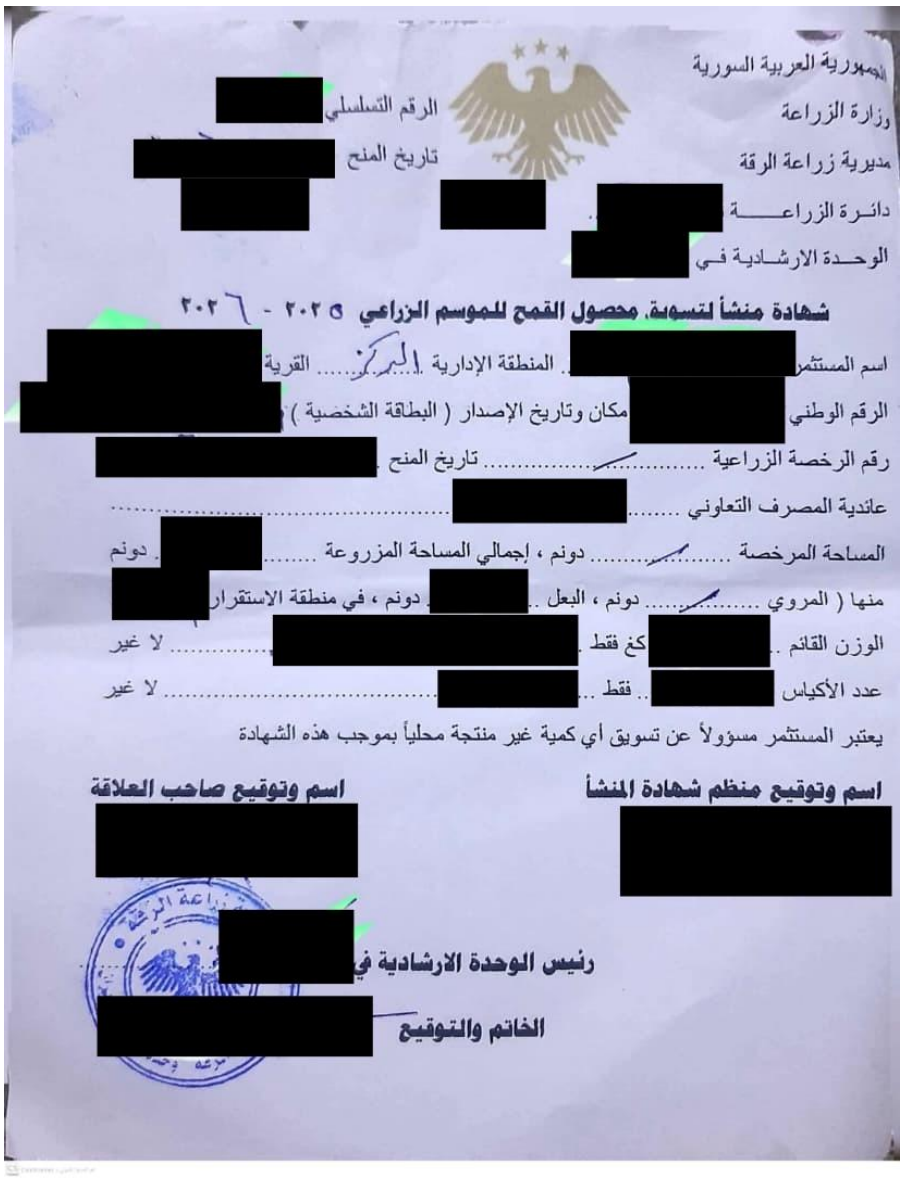
الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة
مديرية زراعة الرقة
دائرة الزراعة
الوحدة الارشادية في
الرقم التسلسلي
تاريخ المنح
شهادة منشأ لتسوية محصول القمح للموسم الزراعي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦
اسم المستثمر
المنطقة الإدارية
القرية
الرقم الوطني
مكان وتاريخ الإصدار (البطاقة الشخصية)
رقم الرخصة الزراعية
تاريخ المنح
عائدية المصرف التعاوني
المساحة المرخصة
دونم ، إجمالي المساحة المزروعة
منها (المروي
دونم ، البعل
دونم ، في منطقة الاستقرار
الوزن القائم
كغ فقط
لا غير
عدد الأكياس
فقط
لا غير
يعتبر المستثمر مسؤولاً عن تسويق أي كمية غير منتجة محلياً بموجب هذه الشهادة
اسم وتوقيع منظم شهادة المنشأ
اسم وتوقيع صاحب العلاقة
رئيس الوحدة الارشادية في
الخاتم والتوقيع

نموذج شهادة منشأ صادرة عن إحدى الوحدات الإرشادية في الرقة

كل هذه التعقيدات فتحت باباً واسعاً أما التجار لاستغلال الفرصة والشراء من المزارعين. خاصة أصحاب المحاصيل الصغيرة الذين لا يفضلون الدخول في تعقيدات المنصة أو أجور تحميل محصولهم ريثما يتم الاستلام، أو من التعقيدات التي يمكن أن تواجههم للحصول على شهادة المنشأ، فيضطرون للبيع بسعر 260 دولار للطن الواحد مقابل الدفع الفوري. بالمقابل، فالسعر الذي يقدمه التاجر يخضع لاعتبارات تتعلق بسعر صرف الدولار والذي قدروه بـ 15 ألفاً، بالإضافة للأجور التي يمكن أن يخسروها في حال السحب من تطبيق شام كاش، حيث يقتطع التطبيق مبلغ 10آلاف ليرة سورية عن كل مليون يتم سحبها، إضافة لحساب أجور التحميل والتنزيل والتي تبلغ بين 3-4 آلاف ليرة سورية عن كل كيس قمح.

وقد يستغل بعض التجار هذه الفرصة للدفع الفوري للمزارعين ثم إعادة بيع القمح للدولة بسعر 400 دولار للطن، فالتاجر قادر على انتظار الدولة لتدفع بعكس المزارعين الذين يزرعون ديناً.

8- الإجراءات الأهم لدعم زراعة القمح:

لمعرفة ما هي الإجراءات التي يرى المزارعون أنها الأهم لدعم زراعة القمح،

الشكل رقم (11)

رأى 51.78% من العينة أن الإجراء الأهم هو عودة المصارف الزراعية وذلك لتقديم الحبوب والبذار بدون فوائد أو قروض ميسرة للمزارعين، فيما رأى حوالي 18% من العينة أن الإجراء الأهم هو تشجيع عمل المنظمات العاملة في قطاع الزراعة.

التوصيات:

1- إعادة هيكلة سياسة التسعير وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية بحيث تعكس تكاليف الإنتاج الحقيقية، إضافة إلى هامش ربح عادل، وهذا يستوجب اجتماعات مكثفة مع الجمعيات الفلاحية لتحديد السعر الأنسب، بحيث يتم الحفاظ على هذه الزراعة الاستراتيجية.

2- مواصلة وتطوير دعم الزراعات الاستراتيجية، بحيث يكون العيش الكريم للمزارع هدفاً استراتيجياً

3- الاطّلاع على التجارب الدولية في هذا الخصوص.

4- إطلاق برنامج قروض زراعية ميسرة بفوائد صفرية عبر مصرف زراعي متخصص.

5- تفعيل الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا لمجتمع المزارعين.

6- تطوير التأمين الزراعي ضد المخاطر المناخية والبيولوجية.

7- تشكيل لجنة وطنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمنظمات المتخصصة في نزع الألغام، مع تخصيص موازنة طارئة لتطهير المناطق الزراعية.

8- تطبيق نظام العقود المستقبلية حيث توقع الحكومة مع جمعيات المزارعين عقوداً ملزمة لشراء المحصول بسعر مضمون قبل موسم الزراعة، مع مكافأة تقدمية (بونس) لمن يزيد إنتاجه فوق متوسط معين.

9- استكمال وتوسيع منصة حجز الأدوار الإلكترونية التي أطلقتها المؤسسة السورية للحبوب، ولكن مع حملة توعية واسعة (إذاعة، تلفزيون، مساجد، فرق ميدانية)، كما يجب أن يتم دفع الثمن نقداً خلال 24 ساعة من التسليم.

10- إعادة هيكلة اتحاد الفلاحين ليكون هيئة مستقلة تمثل المزارعين، وتُضمن مشاركتها في:

لجنة تسعير القمح السنوية.

الإشراف على التوزيع العادل لمخصصات دعم القمح (بذار - وقود - أسمدة - مبيدات حشرية).

متابعة شكاوى المزارعين في مراكز الاستلام.

دعم المزارعين وتوعيتهم فيما يخص الزراعة ومكافحة الآفات.